خلال الحفل النسائي الذي أقامه بالروضة بمناسبة فوزه في الانتخابات

العمير: المجلس في انتظار حكم «الدستورية».. والمظاهرات لا داعي لها

كتب مصطفى كامل

قال النائب د.علي العمير ان المجلس الحالي ينتظر حكم المحكمة الدستورية فيما يخص دستورية مرسوم الضرورة الخاص بتعديل آلية التصويت لافتا انه الى حين صدور الحكم ليس هناك من بد سوى السير في القنوات الدستورية داعيا جموع الشعب الكويتي الى انه ليس هناك داع للتجاذبات السياسية والمظاهرات والمسيرات التي تشهدها بعض مناطق البلاد المتفرقة بما يعد مخالفا للقانون.

واضاف العمير خلال تصريح صحافي في الحفل النسائي بمناسبة فوزه بالانتخابات امس الاول بصالة الزين في منطقة الروضة ان مرسوم الصوت الواحد افاد الكثير من ابناء الشعب الذين خاضوا الانتخابات وحالفهم الحظ بالفوز ايضا ساعد هذا المرسوم في تلاشي بعض السلبيات التي كانت تشوب الانتخابات الماضية من الانتخابات الفرعية والتحالفات.

وعن عزمه الترشح لمنصب رئاسة المجلس اكد على مضيه بذلك الطريق مشيرا انها منافسة محاطة بالديمقراطية والراي والراي الاخر وانه سوف يتقبل النتيجة ايا كانت.

وحول حزمة المراسيم الصادرة مؤخرا عن سمو امير البلاد قال العمير ان كل مرسوم له ظروفه الخاصة ولا يمكن الحديث عنها كحزمة كاملة نوافق عليها او نرفضها تتدارسها اولا وبعد يتم التصويت عليها واوضح انه يوجد حتى الان موقف مبدئ من مرسوم الصوت الواحد حيث تمت مناقشته وتم التوصل الى التصويت ضده متى توفر بديل افضل منه.

وأكد اهمية المشاركة النسائية الفاعلة في الانتخابات الاخيرة لافتا ان الكويت «بروها بناتها».

علي العمير متحدثا خلال الندوة

■ مرسوم الصوت الواحد أفاد الشعب وساهم في تلاشي سلبيات الانتخابات الماضية

■ ماض في الترشح للرئاسة وسط منافسة ديمقراطية وسأقبل النتيجة أيا كانت

عندما اندفعتا الى صناديق الاقتراع لوضع لبنات الاصلاح وتناول المظاهرات والمسيرات التي تندلع في بعض المناطق السكنية المتفرقة مشيرا الى البيان الصادر عن التجمع الاسلامي السلفي الذي يدين هذه الافعال ويرفض استمرارها بسبب ما تنطوي عليه من ازاء لأهلي تلك المناطق السكنية وتعريض الارواح والممتلكات للخطر.

وزاد د.العمير ان كل هذا الخلاف سوف يحسم بمجرد صدور حكم المحكمة الدستورية حول مرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد داعيا جموع الشعب الكويتي الى قبول حكم المحكمة ايان كانت نتيجته.

وشدد علي نهجه انه كان ولا يزال وسطيا يجمع ولا يفرق ويعامل المجتمع الكويتي بكافة اطيافه انهم سواسية في الحقوق والواجبات وان سيادة القانون علي الجميع دون تفرقة.

العدوة للغنوشي: المتكلس هو أنت وفكرك ونظامك

تعليقا منه على وصف المدعو راشد الغنوشي للحكم في الكويت «انه متكلس قابل للإصلاح» قال النائب خالد سالم العدوة ردا عليه: المتكلس انت وفكرك ونظامك، لبنك تحقق بعد وصولك للحكم في تونس عشر ما حققته الكويت لشعبها من رفاهية وحرية واستقرار، مستطردا: لبنك تلتفت الى حزام الفقر والحرمان والبؤس الذي يضرب الشقيقة تونس، لبنك توقف الهجمة غير المشروعة من ابناء بلدك تجاه اوروبا هروبا من حرمان وطنهم.

وأضاف العدوة: «انت يا الغنوشي شاذ فكريا ومهووس بالاممية الاسلامية وبزعامة العالم الاسلامي ومنها الخليج الغني.. فكيف لك بهذا؟! في الوقت الذي تعاني قرى ونجوع تونس ولم تصلح شانها وتخرجها من واقعها البائس، ولكن لله في خلقه شؤونا».

الكندري يستقبل لجنة استلام صناديق الانتخاب

استقبل أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري بمكتبه أمس، لجنة استلام الصناديق الانتخابية التابعة للأمانة العامة لمجلس الأمة، حيث قدم الكندري الشكر لرئيس اللجنة خالد الأنصاري واعضاء الفريق.

يذكر أن عمل اللجنة يأتي وفقاً للمادة «39» من قانون الانتخاب والتي تنص على أن «يقوم رئيس اللجنة بتسليم صناديق اللجان الأصلية والمغلف المحتوي على صورة محضر نتيجة الانتخاب إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة لتظل لديها لحين البت في جميع الطعون الانتخابية ثم تعاد إلى وزارة الداخلية».

لماذا لا يخرجون مظاهراتهم في الشامية والشويخ والضاحية؟

الفضل: «المنبر» و«التحالف» يريدان أبناء القبائل وقودا لطموحاتهما

قال النائب نبيل الفضل ان اعضاء التحالف الوطني والمنبر الديمقراطي يؤججون ضد مجلس الأمة الحالي، من غير ان يدفعوا فاتورة ذلك.

واضاف معلقا على بيانهم الذي اصدروه: محمد الصقر وعبدالله النيباري وخالد الخالد وغيرهم، لماذا لايأتون بالمظاهرات التي تشهدها صباح الناصر والجهراء أو الصباحية، لتخرج في الضاحية أو الشويخ أو الشامية؟.. وهل يقبل عنتر أبو لحية ولبد الطبطبائي أن تكون هذه المظاهرات في كيفان؟.

وتابع: «نريد أن نعرف رد هؤلاء إذا سقطت قنبلة دخانية على منزل في هذه المناطق لفض متظاهرين، بدلا من أن تسقط على منزل في صباح الناصر فأعضاء التحالف والمنبر يريدون أن يتعيشوا على وقود غيرهم..يجعلون أبناء القبائل لمواقفهم.. أما هم لايريدون دفع شيء».

وقال: «المستغرب أن يدعو البعض الى اسقاط مجلس الأمة عبر مظاهرات انقلابية وفوضى، لا علاقة لها بالديمقراطية، رغم انهم يدعون الى احترام الدستور والممارسة الديمقراطية».

وبين أن مرسوم الصوت الواحد، هو من يجعل الديمقراطية الكويتية صادقة، بدلا من اربعة اصوات تخلق تحالفات لاتعبر عن الوضع الحقيقي لفئات الشعب.

نبيل الفضل

■ نستغرب دعوة البعض إلى إسقاط مجلس الأمة عبر مظاهرات انقلابية وفوضى لا علاقة لها بالديمقراطية

«العليا للانتخابات»: نسبة التصويت 38.7 في المئة

اعلنت اللجنة الوطنية العليا للانتخابات امس النتائج التفصيلية لانتخابات مجلس الامة «ديسمبر 2012» في الدوائر الانتخابية الخمس إذ كشفت عبر خدمة الرسائل الإخبارية التي تبثها «كونا» لمشتركيها أن نسبة التصويت بلغت 38.7 في المئة. واظهرت النتائج التي قدمتها اللجنة ان النسبة المئوية للتصويت في الدائرة الاولى كانت الاكبر بين الدوائر الخمس حيث بلغت نحو 57.7 في المئة نتيجة قيام 43170 ناخبا وناخبة بالادلاء باصواتهم من اصل 74876 مسجلين في الدائرة.

ووفق البيانات المرفقة كانت النسبة المئوية للتصويت في الدائرة الثانية نحو 56 في المئة حيث شارك بالعملية الانتخابية 26709 ناخبين وناخبات من اصل 47772. وجاءت الدائرة الثالثة بالمرتبة الثالثة في اعلى نسبة تصويت حيث بلغت نحو 53,3 في المئة نتيجة تصويت 38978 ناخبا وناخبة من اجمالي ناخبي الدائرة البالغ عددهم 73065. وبلغت نسبة التصويت في الدائرة الرابعة نحو 29,9 في المئة حيث شارك في العملية الانتخابية 32455 من اصل 108395 ناخبا وناخبة. اما الدائرة الخامسة فجاءت في المرتبة الاخيرة بنسبة تصويت بلغت نحو 22 في المئة حيث ادلى 25893 ناخبا وناخبة باصواتهم في هذه الانتخابات من اصل 118461 مسجلين في الدائرة.

طالب المبارك اعتماد الكفاءة والقوة والنزاهة لاختيار وزرائه

الدبوس: شكل الحكومة الجديدة سيحدد مستوى التعاون بين السلطتين

كتب مصطفى كامل

أكد النائب عصام الدبوس أن شكل الحكومة العتيدة سيحدد ملامح العلاقة بين السلطتين كما سيحدد مستوى التعاون بينهما، مطالبا رئيس الحكومة المكلف بأن يأخذ بالاعتبار معايير الكفاءة والمهنية والقوة والنزاهة في اختيار عناصر حكومته وان يبتعد عن المحاصصة والترضيات التي لم تات لنا إلا بحكومات ترتعد فرائصها امام اول اختبار ووزراء همهم الأول والأخير الحفاظ على الكرسي حتى لو كان الثمن مصالح الناس وتطلعاتهم.

وشدد الدبوس على أن الاختبار الثاني للحكومة بعد التشكيل سيتمثل في تجانسها وقدرتها على تقديم برنامج عمل وفق جدول زمني محدد وملزم لا يجوز تجاوزه أو إهماله إلا بموافقة برلمانية ولأسباب جوهرية، مضيفا بأن المرحلة المقبلة سيكون عنوانها العمل الدؤوب ولن يغفر الشعب الكويتي لمن يتاجر بأزماته ومشكلاته. ودعا الحكومة المقبلة كذلك إلى قرض هيبة القانون ودولة المؤسسات وذلك لا يتأتى إلا من خلال تطبيق القانون على الجميع وبالتساوي ودون تراخ، فالإشارات الضعيفة التي كانت ترسلها الحكومات السابقة هي التي اوصلتنا إلى ما نحن فيه من أزمات سياسية واقتصادية وفتحت الباب واسعا أمام خلق مشكلات اجتماعية كنا نعتقد أن مجتمعنا محصن ضدها لفترة من الزمن.

عصام الدبوس

■ وزراء الترضيات والمحاصصة لم يتركوا لنا سوى الأزمات المتلاحقة

شهدنا تأخراً في تنفيذ مشاريع التنمية للوصول إلى ما يطمح إليه صاحب السمو

الفزيع: الحكومة ملزمة بدفوع قوية لبيان دستورية مجلس الصوت الواحد

كتب مصطفى كامل

أكد النائب نواف الفزيع اعتزامه دعم التوجهات التي تهدف إلى إحياء لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية خلال المجلس الحالي، لافتا إلى ضرورة موافقة النواب على تشكيل هذه اللجنة، على ان يكون التحقيق منذ تسلم رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد منصبه العام 2006.

وقال الفزيع خلال مؤتمر صحافي عقده امس انه سيدعو النواب السابقين والحاليين إلى التحقيق معهم والاستماع إلى شهاداتهم، لاسيما من اتهموا وتمت إحالتهم إلى النيابة العامة للتحقيق.

وذكر الفزيع أن الحكومة باتت ملزمة بدفوع قوية لتبيان دستورية مجلس الصوت الواحد الذي جاء بمرسوم ضرورة في الطعن المقدم من بعض النواب السابقين، مؤكدا استعداده وعدد من النواب المحامين للتطوع والدفاع عن المجلس الحالي في المحكمة الدستورية.

وبين الفزيع أن التزام الحكومة في نص المادة 98 من الدستور التي تلزمها بـ«تقديم برنامج عملها إلى مجلس الأمة خلال أسبوعين» غير واقعي، داعيا إلى منح الحكومة فترة شهرين لتقدم برنامج عمل واقعي بجدول زمني نستطيع مراقبتها ومحاسبتها عليه.

واشار الفزيع إلى أن سمو امير البلاد تمنى من خلال خطاباته المتتالية تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وعلى اساسه تم تقديم خطة إنمائية مواكبه لهذا الاتجاه، إلا اننا شهدنا تاخرا في تنفيذ تلك المشاريع للوصول إلى ما يطمح إليه سموه.

وفضل الفزيع أن تقدم الحكومة برنامج عمل بجدول زمني للمشاريع التي سيتم إنجازها، لتكون تحت رقابة المجلس، «ولن نقبل اي تصريحات حكومية تتحدث عن مشاريع دون تحديد مواعيد زمنية وواقعية»، مبينا انه لن يتردد في استعمال ادواته الدستورية من اسئلة برلمانية، والذهاب إلى ابعد مدى في المساءلة السياسية.

وشدد الفزيع على اهمية تركيز رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك خلال المرحلة المقبلة على وضع الحلول الجذرية للملفات الرئيسة مثل القضاء على الفساد وملف التجنيس والتزوير الملتصق في ذلك الملف المهم، فصلا عن ملف مزدوجي الجنسية، مؤكدا أن المجلس لن يقبل بكلام فضفاض مطاطي للمعالجات التي سيطرحها سموه.

واستغرب استمرار الدولة في التراجع على اصعدة عدة، مثل التراجع المرير في مدركات الفساد، والتاخير في تجنيس المستحقين، لاسيما أن المسؤول عن هذا الملف هو العم صالح الفضالة. ودعا الفزيع إلى إيجاد العدالة الدستورية فيما يتعلق بمعالجة قضية القروض، لاسيما إننا راينا تقصيرا حكوميا في معالجة الموضوع، ورفعنا قضايا عدة في السابق كسيناها ضد البنوك، وهناك احكام قضائية تؤكد ان تلك البنوك اخلت بعقود الاقتراض التي ابرمتها مع المواطنين، والتي اسفرت عن فوائد مختلفة ومدد زمنية مختلفة عما هي واردة في العقود، مشيرا إلى ان تلك القضية ليست دغدغة لمشاعر الناخبين، وإنما قضية مستحقة وعادلة ويتاثر بها عشرات الآلاف من الاسر الكويتية.

وتابع «انه حان الاوان للطبقة المتوسطة ان تنال حقوقها من الحكومة المقبلة، لاسيما إنها شاركت في الانتخابات بناء على المرسوم الاميري الصادر بالصوت الواحد، ووقفت في وجهة من أراد الاستحواذ على المجلس مجددا كما حدث في المجالس السابقة، وعلى الحكومة أن ترد الجميل لهؤلاء».

ورأى الفزيع أن التشكيلة الحكومية المقبلة ينبغي عليها أن تكون وفق معياري الكفاءة والتخصص، لافتا إلى انه بات من غير المقبول أن يكون أحد الوزراء من حاملي شهادة الدكتوراه في المحاسبة ويشغل منصب وزير التربية والتعليم العالي.

نواف الفزيع خلال المؤتمر الصحافي

■ المبارك مطالب بوضع حلول جذرية لملفات الفساد والتجنيس والمزدوجين

واشار إلى انه في حال عودة الوزراء القدامى المعروفين بانتمائهم للاغلبية في مجلس الأمة 2012 المبطل فإننا سنراقبهم عن قرب، وسنوجه لهم الأسئلة البرلمانية عن اعمالهم خلال الفترة الماضية والمقبلة، وان رفضوا الإجابة وفقا للوقت المحدد دستوريا، فإنه سيتحمل مسؤوليته السياسية واعني بالاستجواب.

ونبه إلى ضرورة أن ينتقي المبارك مستشاريه بدقة متناهية اكثر من اختياراته لوزاراته، لاسيما إننا بدانا نسمع ونرى ان احد مستشاري سموه يدفع نحو «توزير» بعض الوزراء من الأغلبية النيابية في مجلس الأمة 2012 المبطل، موضحا ان الأغلبية «الشيعية» في المجلس اليوم لا تريد عدد معين من الحقائب الوزارية او ان تفرض شيئا على الحكومة، وهذه ممارسة تدلل على مدى وطنيتهم.

واكد انه لا يمكن القبول ان يعود عدد من الوزراء الذين كانت لهم مواقف معروفة بدعم المظاهرات التي بدانا نشاهدها اخيرا، لاسيما بعد ان راينا المسالة وصلت إلى مرحلة حمل السلاح، واليوم على الحكومة الا تتراخى في تطبيق القانون.

وقال الفزيع ان احد مستشاري رئيس مجلس الوزراء كاتب في إحدى الصحف المحلية يهاجمنا باستمرار ومقاطع للانتخابات ويتهمها بالتزوير، متسائلا كيف يتم إبقاء مثل هذا الشخص في منصبه، وما نستغربه حقيقة ان يكون هذا المستشار مؤثرا عليه وعلى القرارات التي يصدرها.

وتابع: إن هذا المستشار لديه مشاريع مخالفة للقوانين، وتجاوزات لا يمكن السكوت عنها، ولا نستبعد ان تكون هذه الامور مقابل مواقف سياسية، وننبه سمو الشيخ جابر المبارك ان هذا المستشار وغيرهم ليسوا مع البلد او النظام، وإنما يسعون إلى الوصول إلى الحكم بطريقة غير مباشرة، ويريدون أن تصبح الأسرة الحاكمة مجرد واجهة.

ولفت إلى أن مجلس الصوت الواحد استطاع أن ينتصر للقضايا المهمشة والمحرومة من التمثيل النيابي لسنوات وبلا، واليوم نسعى إلى مد يد التعاون إلى رئيس مجلس الوزراء للنهوض بالبلد، مشددا على أن سمو الشيخ جابر المبارك رجل وطني ونعرف مدى رغبته في خدمة البلد وحسن نيته، ولكن لن نجامل أبدا على حساب الكويت.

أكدوا لـ الصباح ضرورة اختيار وزراء أقوياء وعمليين

نواب: مطلوب حكومة تكنوقراط بعيدة عن المحاصصة

كتب مصطفى كامل

شددت مجموعة من النواب على ضرورة اختيار اعضاء الحكومة الجديدة من الوزراء التكنوقراط بعيدا عن المحاصصة، مطالبين بأن تكون الوزارة القادمة وزارة تعاون هدفها تحقيق مصلحة البلاد والمواطنين حتى يتم القضاء على السلبيات القديمة الخاصة بالمجلس مع الحكومة.

أكد النائب مبارك العرف على ضرورة ان يسود التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة القادمة حتى يتثنى لكل في موقعه خدمة الوطن مشددا على وجوب اختيار اعضاء حكومة اقوياء ذوي قرارات عملية تهدف للتعاون مع ممثلي السلطة التشريعية بهدف حل المشكلات العالقة.

واوضح العرف في تصريح خاص لـ«الصباح» ان اهم الاولويات هي ضرورة حل مشكلات الاسكان والديونيات الخاصة ببعض المواطنين اضافة لقضايا الامن والتعليم والصحة وغير محددي الجنسية كذلك ملف التوظيف مشيرا الى ان الانسجام بين السلطتين يؤدي بالضرورة لعلو شأن الكويت. وتابع مطالبا سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بأن يكون اختيار اعضاء وزارته على اساس التكنوقراط بعيدا عن المحاصصة سواء لفئة «قبيلة» «مذهب» تكتل معين بحيث تكون التشكيلة القادمة حكومة قرار تمثل اهل الكويت جميعا دون استثناء واضاف لابد ان تكون السلطتين سند وعون لسمو الامير امتثالا لقوله دائما «اعينوني يا اهل الكويت».

وحول ما اكده بعض النواب من رفضهم توزير الاشخاص المقاطعين للانتخابات او المعترضين عليها قال العرف اذا وجد اشخاص يريدون التعاون لمصلحة البلاد ليس هناك ما يمنع من اختيارهم كوزراء شريطة ان يكون النفس كويتي بحت.

من جانبه اوضح النائب يعقوب الصانع ان هناك تنسيقا بين نواب الامة بهدف الاتفاق على الاولويات القصوى التي تتطلبها حاجة الوطن والمواطن لوضعها على جدول اعمال المجلس في المرحلة القادمة منوها ان هناك كما كبيرا من القضايا على راسها الامن وجمع السلاح والمرور والاسكان والصحة والتعليم ودفع عجلة التنمية سوف تكون موضعا لالية التنسيق حولها مع كافة الاعضاء في البرلمان.

وعن اليه اختيار اعضاء الحكومة القادمة أكد الصانع في تصريح خاص لـ«الصباح» ان ابجديات العمل السياسي تقتضي اختيار الوزير على مبدأين اولهما الكفاءة وثانيهما التضامن الحكومي الذي يجب ان يأتي مستند لامور ترتبط بهذا المبدأ لافتا انه اذا كان احد الاشخاص غير مقتنع في مرسوم الصوت الواحد فبالتالي يكون غير مقتنع بمخرجات الانتخابات التي شملها هذا المرسوم وهو ما يؤدي بالضرورة الى عدم وجود تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكشف الصانع انه على اتم الاستعداد مع الوزراء الذين سوف يتم اختيارهم لما فيه مصلحة الكويت والشعب. وبدوره شدد النائب سعد البوص على ضرورة ان تكون الوزارة القادمة حكومة تعاون تهدف لتحقيق ما فيه مصلحة البلاد والمواطنين حتى يتم الانتهاء من السلبيات القديمة الخاصة بالمجلس مع الحكومة

وطالب البوص في تصريح خاص لـ«الصباح» ان تغلب الحكمة من وزارة الداخلية في التعامل مع المتظاهرين في المرحلة الحالية وان يعالجوا هذا الامر من خلال القوانين ووفقا للاطر الدستورية واضاف: نتطلع الى ان يكون المجلس الحالي ذو انجازات تخدم الصالح العام مطالبا في الوقت ذاته بوجود حكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها بعيدا عن «الوهم» على حد تعبيره. واوضح البوص ان المرحلة المقبلة تتطلب ان تكون اهم الاولويات فيها معالجة الفساد من خلال اقرار هيئة مكافحة الفساد التي طال النقاش حولها في المجالس السابقة مشددا على ضرورة ان يكون هناك اتفاق حول اقرارها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الايام المقبلة كذلك حل الملفات الخاصة بالتعليم وذوي الاحتياجات الخاصة اضافة لإيجاد حلول مشكلة البطالة. وشدد ان زيادة معونات الطلبة المبتعثين في الخارج سوف تكون من اولويات الفترة القادمة وكذلك الصحة بشكل عام اضافة لمشكلة الاسكان «الاذلية» التي كانت نتيجة للتجاذب بين المجالس والحكومات السابقة.

■ وزراء الترضيات والمحاصصة لم يتركوا لنا سوى الأزمات المتلاحقة